

قانون الانتخاب نتاج حتمي لإعادة رسم موازين القوى

هتاف دهام

يستخدم النقاش الداخلي حول قانون الانتخابات النيابية الذي سيكون صورة طبق الأصل عن التسوية التي ترسم للبنان. فإين موقع قانون الانتخاب في ظل ما يجري من تطورات إقليمية، خصوصاً على الساحة السورية؛ لن يوضح هذا القانون إلا على نار التسوية الرئاسية، فإذا تقدم الموضوع الرئاسي، تقدم البحث في القانون الانتخابي، وإذا بقي لماء الشغور الرئاسي عالقاً في عنق زجاجة الحسابات السعودية والحريرية من دون زحزحة، فمن الصعوبة الاتفاق على قانون انتخاب يُعيد تكوين السلطة على أسس عادلة ومتوازنة، كما يريد فريق 8 آذار مجتمعاً.

إن قضية قانون الانتخاب هي الأصعب، وهناك مرحلتان للتعاطي مع هذا القانون في تاريخ لبنان الحديث: مرحلة ما قبل الطائف، ومرحلة ما بعد الطائف. كان كل عهد في مرحلة ما قبل الطائف، يكتب قانون الانتخاب طبقاً لمصلحته. وبما أن كل الصلاحيات كانت مع رئيس الجمهورية، عبر قانون الانتخاب في تلك الحقبة بشكل مباشر عن مصلحة الرئيس وكانت عملية صناعة السلطة مرتبطة بصلاحياته المطلقة ويقانون الانتخاب الذي يريده.

أما الجديد الذي برز ما بعد اتفاق الطائف تمثل في صلب الميثاق الوطني الذي تحدثت عن المحافظة كدائرة انتخابية، لكن في أول تطبيق له في عام 1992 لم تطبق المحافظة إلا انتقائياً واستثنائياً، من خلال شطر لمناطق واعتماد الأقضية في مناطق أخرى، وأتهم السوري يومذاك بأنه عزاب هذه الانتقائية، بينما إذا عدنا إلى حقائق ما جرى فعلاً، نجد أن جل ما قام به السوري هو تنظيم المصالح بين القوى السياسية التاريخية نفسها في لبنان، فالتوزيعات الانتخابية للدوائر كانت بجورها لخدمة مصالح زعماء الطوائف الكبار، حيث جرت التجزئة؛ ولخدمة زعماء الطوائف الأخرين، حيث لم تجر التجزئة، وأن السوري لم يكن إلا مدير لعبة المحاصصة التي لا تخدم الدساتير ولا الميثاق. فقانون عام 2000 على سبيل المثال شكل دوائر انتخابية على مستوى القضاء، ودوائر على مستوى المحافظة، ودوائر بين القضاء والمحافظة.

ثبتت تجارب مرحلة ما بعد الطائف إدانة كل القوى الإقطاعية والمناطية على ضفتي ما يُسمى اليوم 8 و14 آذار بطرح قانون انتخابي يسطق سلفاً على عدد المقاعد التي يؤمّنها له خارج أي معيار وطني جامع. وسبب عدم وجود هذا المعيار هو قدرة هذا النظام السياسي والطائفي وصيغة المحاصصة الطائفية، على ضرب الإصطفافات والتحالفات الانتخابية الوطنية لا الطائفية وتحطيم الحلم اللبناني بإقرار قانون انتخابي جديد على أساس النسبية، والذي يكاد يتحول سراياً.

وإذا كانت طريق التسوية الرئاسية الباريسية ليست مبعدة وربما تفرملت أو تعرقلت أو أطيحت أو تحطمت، ولأن كل القوى السياسية تفرقت على النظرة لقانون الانتخاب، وبما أن الصراع في حقيقته هو خلفية الرئيس وإسائه مهم، والصراع بين القوى الإقليمية لكل من الفريقين أيضاً مهم، لكن الأيدي أن الحكم الحقيقي لأي متصرف مهزوم في إطار ما يُسمى إعادة تشكيل السلطة على أسس متوازنة، هو قانون الانتخاب الذي يشكل الكلمة الحسرية في السلة المتكاملة التي تحدثت عنها الأمين العام لحزب

مشاريع واقتراحات قوانين «قيد الدرس»

تتعامل القوى السياسية مع قانون الانتخاب على أساس إعادة تكوين السلطة بحسب مقتضيات المرحلة. والحديث عن تقاهم سياسي لحل أزمة قانون الانتخاب لا يزال بعيد المنال، والطبقة السياسية ليست لديها الرغبة في إقرار قانون عصري، وإن كانت اللجنة النيابية الصغيرة عاودت اجتماعاتها بعد تعثر أصاب اجتماعاتها السابقة ما اضطر رئيسها وروبير غانم إلى إعلان إنهاء عمل اللجنة بعد التشاؤم الذي أحاط بنقاشاتها، لكن لا أحد يتوقع لها مصيراً يختلف عن مصير لجنة غانم، في ظل تشييد المرجعيات الطائفية لواءً كل بموقفه من قانون الانتخاب ونظرته إلى هذا القانون نظرة عنصرية بامتياز. فالنائب أحمد قفتت على سبيل المثال لا الحصر أكد في الاجتماع الثاني للجنة ممثلي عشر طوائف، أن السنة يشكلون في لبنان 35% والدستور لا ينصفهم، ولذلك لا يجد تيار المستقبل طريقة لتعويض ما أسماه الإجحاف، إلا بإيصال نواب مسيحيين إلى قبة البرلمان تحت كنف تياره الأزرق.

ويقد مدير عام شركة «ستاتيتسكس لبيانون» ربيع الهبر لـ«البناء» أبرز الاقتراحات والمشاريع التي تناقش في اللجنة الانتخابية.

ويشير إلى «أن اقتراح القانون المختلط المقدم من النائب علي بزّي يختلف عن الاقتراح القانون المختلط المقدم من القوات والاشتراكي والمستقبل في الآتي:

تقسيم عدد المقاعد ما بين الأكرّي والنسبي (64 نائباً في قانون بزّي، مقابل 68 نائباً في قانون القوات والاشتراكي والمستقبل.

تقسيم دوائر محافظة جبل لبنان على أساس النسبي (فاقتراح بزّي يضم بعيدا إلى دائرة جبل لبنان الجنوبي مع عاليه والشوف بينما يضمها اقتراح القوات والاشتراكي والمستقبل إلى دائرة لبنان الشمالي مع جبيل وكسروان والمتن، علماً أن باقي الدوائر لم يتغير. ويختلف مشروع قانون الحكومة الرئيس نجيب ميقاتي المقدم من وزير الداخلية السابق مروان شربل (13 دائرة) عن الـ15 دائرة الذي تم التوافق عليه بين الأقطاب الموارنة الأربعة في بركي بعدد الدوائر وتقسيم بعضها:

اختلفت التقسيمات في دائرتي بيروت الأولى والثانية، كما اختلف عدد النواب، بحيث مشروع الحكومة دائرة الباشورة إلى الدائرة الأولى، وأعطاهما 9 نواب مقابل 10 لدائرة بيروت الثانية، بينما ضمها مشروع الـ15 دائرة إلى دائرة بيروت الثانية وأعطاهما 11 نائباً مقابل 8 نواب للدائر الأولى.

قسم قانون الـ13 دائرة محافظة الجنوب إلى دائرتين (النبطية - مرجعيون حاصبيا - بنت جبيل / 11 نائباً) و(صيدا - الزهراني - جزين - صور / 12 نائباً) بينما قسمها مشروع 15 دائرة إلى 3 دوائر (صيدا - الزهراني - جزين 8 نواب) و(صور- بنت جبيل / 7 نواب) و(النبطية - مرجعيون- حاصبيا / 8 نواب).

قسم مشروع الـ13 دائرة محافظة جبل لبنان إلى 3 دوائر (جبيل - كسروان / 8 نواب)، (بعيدا - المتن / 14 نائب)، (الشوف - عاليه / 13 نائب) بينما قسمها قانون الـ15 دائرة إلى 4 دوائر، بحيث أبقى على جبيل وكسروان كما هي، لكنه فصل بعيدا عن المتن وضّمها إلى عاليه، وفصل عنها الشوف لتصبح (المتن / 8 نواب) و(بعيدا- عاليه / 11 نائب) والشوف / 8 نواب).

قانون علي بزّي

ووفق شركة «ستاتيتسكس لبيانون»، هو قانون مختلط يمزج ما بين النظام الأكرّي (64 نائباً) والنظام النسبي (64 نائباً):

النظام الأكرّي (26 دائرة): التقسيمات نفسها التي اعتمدت بما يُعرف بقانون الستين.

النظام النسبي (6 دوائر): مقسّمة بحسب المحافظات في بيروت، الشمال، الجنوب والبقاع، بينما تقسم محافظة جبل لبنان (جبيل، كسروان والمتن) والجنوبية (بعيدا، عاليه والشوف).

النظام	الدوائر	عدد النواب	المجموع
أكرّي (نفس تقسيمات قانون الستين)	26 دائرة انتخابية	64	64
نسبي	بيروت	10	64
	الشمال	14	
	جبل لبنان الشمالي (جبيل كسروان المتن بعيدا)	8	
	جبل لبنان الجنوبي (عاليه - الشوف)	10	
	الجنوب	11	
البقاع	11		

النتائج:

طائفيًا

ياتي 52 نائباً بتأثير الصوت المسيحي (28 بالتصويت الأكرّي و24 بالتصويت النسبي).

ياتي 76 نائباً بتأثير الصوت المسلم (36 بالتصويت الأكرّي و40 بالتصويت النسبي).

سياسياً

تحصل 14 آذار على 64 نائباً (35 بالتصويت الأكرّي و29 بالتصويت النسبي).

البناء



لجنة دراسة قانون الانتخاب

من الاستحالة في مكان أن ينتج أي حوار على البارء، كالذي يحصل حالياً في صنع قواسم مشتركة، بخاصة أن هناك أطرافاً أساسية لا تريد أن تسمع بكلمة نسبية، برغم كل الغزل والإطراءات التي نسمعها في الإعلام عن هذه النسبية، وعلى رأس هذه القوى تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحتى حزب القوات اللبنانية، وتمسكهم بقانون الستين نابع بشكل أساسي من إيمانهم أنه يوفر لهم على الأقل ضمانات التفوق بالعدد الحالي، الذي يبقى رئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، وعضو القبان، والذي يتحكم بالبلد منذ عشر سنوات مضت، فهو يُصَرّ على قانون الستين انطلاقاً من موقف قريب من موقف تيار المستقبل، فهو يريد النظام الأكرّي، ولا يقبل باللبنانية، وفي الوقت نفسه مستعد للنقاش في أي قانون بالبنظام النسبي، وكذلك حزب الكتائب الذي يفضل، بحسب ما يؤكّد وزير سجعان قزّي لـ«البناء» «النظام الأكرّي على الدوائر الصغرى لكونه يراعي التركيبة اللبنانية، وفي الوقت نفسه مستعد للنقاش في أي قانون يؤمّن عدالة التمثيل للجميع». فيما يرى حزب الله أن الحل في اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النظام النسبي، لأن تطبيقه يعني مقدّمة للإصلاح السياسي السلسل الذي يحسن في البيئة السياسية من غير أن يشكل حساسية، لهذا المكون المذهبي أو ذاك، وكذلك كتلة حزب البعث، وكتلة الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي قدمت منذ 19 عاماً اقتراحاً في هذا الشأن لا يزال في أدراج المجلس، والذي لم يكن ليطرح في اللجنة الانتخابية، لولا طلب رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي النائب أسعد حردان من الرئيس بري في إحدى جلسات طاولة

الحوار الوطني يدرس هذا الاقتراح إلى جانب المشاريع والاقتراحات الـ 17 التي تحدثت عنها رئيس المجلس في اللجنة النيابية المصغرة.
بخاصة أن هذا الاقتراح يوحد بين اللبنانيين ويتيح مشاركة جميع القوى والأطراف بكل أحجامها واتجاهاتها في الحياة السياسية وفي إصلاح النظام السياسي، فيتساوى الجميع في الشراكة لا الاستبعاد. وكذلك يرى التيار العوني أن قانون الانتخاب يجب أن يكون متوافقاً ومقتضيات وثيقة الوفاق الوطني أي قانون عادل ينصف جميع مكونات الوطن ويساوي بين المواطنين اقتراحاً وتمخيلاً ويؤمن صحة التمثيل وفعاليته، ما يعني قانوناً يعوّض عن تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بالشراكة الفعلية في صناعة القرار الإجرائي في مجلس الوزراء.

لكن، من الصعب أن تصل لجنة درس قانون الانتخاب إلى نتيجة ما لم تتضح أفق التسوية السياسية وفق السلة المتكاملة، فلا يشائر إيجابية تلوح في أفق عمل اللجنة الذي لن يتعدى الشهرين، وما سيرافق انتهاء المهلة من التباسات ستثير المشاكل، فالبعض يفترض وجوب الإحالة التلقائية لقانون الانتخاب إلى الهيئة العامة، والبعض الآخر يقول إن القوانين ستحال تلقائياً إلى اللجان المشتركة.

وكذلك من الصعب أن يحسم أحد شكل أو طبيعة قانون الانتخاب الذي سيقرّ برغم أن النقاش في نهاية المطاف سينتركز حول إقرار، إما مشروع الحكومة القائم على تقسيم لبنان لـ 13 دائرة على أساس النسبية، أو مشروع الـ15 دائرة الذي جرى التوافق عليه في الصرح

تحقيقات

البطريكي في بركي بين الأقطاب الموارنة الأربعة وتخلّى بموجه رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون عن اقتراح اللقاء الارثوذكسي، أو العودة إلى الستين، فلا حظوظ للنظام المختلط كما تقول مصادر نيابية مشاركة في اللجنة النيابية سواء اقتراح القانون المختلط المقدم من النائب علي بزّي والقائم على انتخاب 64 نائباً على أساس النسبي، و 64 نائباً على أساس الأكرّي، أو اقتراح القانون المختلط المقدم من «القوات» و«الإشترائي» و«المستقبل» والقائم على انتخاب 68 نائباً على أساس الأكرّي و60 نائباً على أساس النسبي، وإن كان الاقتراحان يعتمدان التقسيمات نفسها التي اعتمدها قانون الدوحة.

يظهر الخلاف على جنس ملائكة قانون الانتخاب من خلال رؤية كل فريق لعمل اللجنة التي تضع على طاولة بحثها 18 مشروع واقتراح قانون. والسؤال كيف سيرجن عن هذا المكون العقيم قانون انتخابي عصري من دام الأمر خاضعاً لما يُسمى بالديمقراطية التوافقية ولمنطق «الجبنة» اللبنانية السائد ولمنطق دهاقنة الطوائف؟

وعليه، سيبقى قانون الانتخاب أكبر قبيلة موقوتة، لا شيء يوحي أن الطريق ستكون سهلة أمام إقرار قانون انتخابي جديد يوفر للشعب اللبناني الحد الأدنى من النقد، فُرنيس الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس تيار المستقبل سعد الحريري لا يمكن أن يساوما على قانون الستين الذي وحده يبقى النواب «المسيحيين» أسرى الصوتين الجنبلاطي والحريري.

وإذا كانت الأقضية في عام 1960 أمّنت حداً أدنى من عدالة التمثيل وفق المعايير الديمغرافية لذاك الزمن، لكن البدعة أن يعود اللبنانيون اليوم إلى قانون عمره 55 عاماً كوحدة إدارية جغرافية من دون أن يلحظ هؤلاء كل المتغيرات الديمغرافية والسياسية منذ ذاك الحين حتى الساعة.

إن من يريد الإبقاء على الميثاق الوطني ويعيش هاجس تعديله أو تطويره بما يتلاءم مع المقتضيات الجديدة، لا يلجأ إلى اعتماد قانون 1960 الذي من شأنه أن يجهبض الطائف من أساسه، بخاصة أن هؤلاء يعلمون أنه ينص على أن تجري الانتخابات النيابية، وفقاً لقانون جديد على أساس المحافظة يساوي بين المسيحيين والمسلمين، إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي.

لقد أرضى قانون الدوحة رئيس تكتل التغيير والإصلاح الجنرال ميشال عون في جزين ورئيس تيار العمدة النائب سليمان فرنجية في زغرّتا، لكن لم يكن جنرال الرابعة يعلم أن هذا القانون سيُعطي الحريري أكثر من قانون غازي كنعان الذي حقق لتيار المستقبل الفوز بنسبة 70%، حين أن قانون الستين أعطاه نسبة 85%. لذلك سيبقى تيار بيت الوسط متمسكاً بقانون الستين الذي يكرس هيمنته على السلطة إلى الأبد، ويُعيد استيلاء النواب المسيحيين في كنف تياره الأزرق، ويمنع تشكيل أي معارضة سنية قادرة على الوصول إلى مجلس النواب، لكن هل سيتمكن من ذلك في ضوء الانتصارات التي حققها حزب الله في سورية، والتي من المفترض أن يجني ثمارها ويستثمرها وحلفاءه في الداخل، فمن قدّم التصحيات يستطيع مراكمة المزيد من الانتصارات ولا يحتاج لعمّة باريسية أو سعودية، والتجارب مع الحريري وجنبلاط لا تبشر بالخير أبداً منذ انتخابات العام 2005.

المحافظات	الدوائر	عدد النواب
عكار - المنية - الضنية		10
الشمال (3 دوائر)	طرابلس	8
	زغرتا - بشري - البترون - الكورة	10
جبل لبنان (3 دوائر)	جبيل - كسروان	8
	بعيدا - المتن	14
	الشوف - عاليه	13

النتائج

طائفيًا

ياتي 53 نائباً بتأثير الصوت المسيحي.

ياتي 75 نائباً بتأثير الصوت المسلم.

سياسياً

تحصل 14 آذار على 61 نائباً.

تحصل 8 آذار على 67 نائباً.

القانون النسبي 15 دائرة

يعتمد هذا القانون النظام النسبي حصراً ويقسم الدوائر إلى 15 وفقاً للجدول التالي:

المحافظات	الدوائر	عدد النواب
بيروت الأولى (أشرفية - الرميل - المدور - العرفا - الصيفي)		8
بيروت الثانية (راس بيروت - دار المريسة - ميناء الحصن - زقاق البلاط - المزعة - المصيطبة - الباشورة)		11
النبطية - حاصبيا - مرجعيون		8
الجنوب (3 دوائر)	صيدا - الزهراني - جزين	8
	صور- بنت جبيل	7
	زحلة	7
البقاع (3 دوائر)	البقاع الغربي - راشيا	6
	بعلبك - الهرمل	10
الشمال (3 دوائر)	عكار - المنية - الضنية	10
	طرابلس	10
	زغرتا - بشري - البترون - الكورة	8
جبل لبنان (4 دوائر)	جبيل - كسروان	8
	المتن	11
	بعيدا - عاليه	11
	الشوف	8

النتائج

طائفيًا

ياتي 50 نائباً بتأثير الصوت المسيحي.

ياتي 78 نائباً بتأثير الصوت المسلم.

سياسياً

تحصل 14 آذار على 63 نائباً.

تحصل 8 آذار على 65 نائباً.

في النتائج

تأثير الصوت المسيحي	تأثير الصوت المسلم	تأثير الصوت	14 آذار	8 آذار	غير محسوب
52	76	64	61	61	3
51	77	68	60	60	
53	75	61	67		
50	78	63	65		